



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم : العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

أثر السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري - دراسة قياسية -

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في شعبة الاقتصاد

تخصص: نقدي وبنكي

تحت إشراف:

د. بوالشعور شريفة

من إعداد الطالبتين:

- بتيح شيماء
- عايب منال

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
لزهر ساحلي	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	رئيسا
شريفة بوالشعور	أستاذة محاضرة قسم (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	مشرفا
نور الدين بوالكور	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

الحسين بن علي
عليه السلام

الامين
عليه السلام
١٤٣٩

الإهداء



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على صاحب الشفاعة سيدنا محمد-
صلى الله عليه وسلم-

إلى من أبصرت بها طريق حياتي... إلى الكفاح الذي لا
يتوقف... إلى الشامخة التي علمتني الإصرار والإيمان
بالنفس والتخطيط السليم... إلى نور عيني أُمي أمد الله في
عمرها وجزاها الله عني خير الجزاء.

إلى من سعي وشقي وتشققت يداه في سبيل رعايتي الذي لم
يبخل بشئ من أجل دفعي لهذا النجاح ... إلى فخري
وقدوتي أبي.

إلى سندي في الحياة وملجئي... إلى من حبهم يجري في
عروقي أخواتي المؤمنات الغاليات.

إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة
تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي الكرام.

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي

وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلبي

بتبج شيماء

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي عملي هذا إلى من قال فيها خير الأنام محمد-صلى
الله عليه وسلم- لما سئل: من أحق الناس بصحبتى يا رسول
الله؟ قال: أمك قال: ثم من؟ قال: أمك قال: ثم من؟ قال: أمك
قال: ثم من؟ قال: أبوك.

إلى قرة العين... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى التي
حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقنتني... إلى من
وهبتني الحياة وربتني بلطف وعلمتني كلمتي الشرف
والحياء... إلى تلك المرأة العظيمة... أمي الحنونة.

إلى أعظم الرجال صبرا ورمز العطاء... إلى الذي تعب
كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي... إلى
ذلك الرجل الكريم أبي العزيز.

إلى سندي في هذه الحياة من علمني معنى الحب والنجاح
زوجي. إلى أغلى من وهبته الحياة لي ابني شاهين.

إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم... إلى من أعيش في ظل
وجودهم أهلي... إخوتي وأخواتي.

إلى جدتي الغالية رحمها الله أسأل الله أن يدخلها الجنة.

إلى كل من تشرفت بكسب العلم منهم الأساتذة الكرام.

إلى كل من يحملهم قلبي ولم يذكرهم قلبي. عايب منال

شكر وتقدير

قال رسول الله -صلى
الله عليه وسلم-: "من
لم يشكر الناس، لم
يشكر الله عز وجل"

نحمد الله عز وجل
الذي وفقنا في إتمام
هذا البحث العلمي،
والذي ألهمنا الصحة
والعزيمة والعافية.

ثم نتقدم بالشكر
والتقدير وفائق
الاحترام للأستاذة
المشرفة: "بوالشعور
شريفة" على كل
التوجيهات القيمة التي
كانت عوناً لنا
والجهود المبذولة في
سبيل إثراء وإتمام هذا
العمل

"نسأل الله لها بمزيد
من الصحة والعافية"

آمين

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك من خلال دراسة أثر النفقات العامة والإيرادات العامة على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 2000-2020، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع ومعالجة البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة وقد تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي واستخدام نماذج الانحدار الذاتي الموجه VAR من خلال برنامج Eviews 12 لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة وأثرها على المتغير التابع المتمثل في سعر الصرف، حيث كشفت الدراسة أنه يوجد تأثير للسياسة المالية على سعر الصرف في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الموازنة العامة، سعر الصرف، نموذج الانحدار الذاتي (VAR).

Summary:

This study aimed to measure the impact of financial policy on the exchange rate of the Algerian dinar, by studying the Impact of public expenditures and public revenues on the exchange rate of the Algerian dinar against the US dollar during the period 2000-2020. The data of the world bank was relied on and the use of VAR autoregressive models through Eviews12 program to estimate the relationship between the independent variables represented in public expenditures and public revenues and their Impact on the dependent variables represented in the exchange rate, the study revealed that there is an effect of fiscal policy on the exchange rate in Algeria.

Key words: fiscal policy, public budget, exchange rate, autoregressive model (VAR).

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
/	الإهداء
/	شكر وتقدير
/	المخلص
/	فهرس المحتويات
/	فهرس الجداول
/	فهرس الأشكال
/	فهرس الملاحق
أ - ث	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية وسعر الصرف	
6	تمهيد
23-7	المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية وسعر الصرف
16-7	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية
9-7	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
11-10	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
16-11	الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية
23-16	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
17-16	الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف
19-17	الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف
23-20	الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف
25-24	المبحث الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة
25-24	المطلب الأول: أثر النفقات العامة على سعر الصرف
25	المطلب الثاني: أثر الإيرادات العامة على سعر الصرف
28-26	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات العربية
28-27	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
29	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: التحليل القياسي لأثر أدوات السياسة المالية على سعر الصرف في الجزائر	
31	تمهيد
40-32	المبحث الأول: السياسة المالية وسعر الصرف في الجزائر
37-32	المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر
40-38	المطلب الثاني: سعر الصرف في الجزائر
42-41	المبحث الثاني: توصيف وبناء نموذج الدراسة
41	المطلب الأول: تعريف النموذج المطبق في الدراسة
42-41	المطلب الثاني: صياغة وبناء النموذج
48-43	المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج القياسية
48-43	المطلب الأول: نتائج الاختبارات القياسية
49	خاتمة الفصل
53-51	مقدمة عامة
59-55	قائمة المراجع
68-61	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف الثابت	1
23	مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرن	2
32	تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر 2000-2020	3
34	تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2020	4
36	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر 2000-2020	5
38	تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر 2000-2020	6
38	تطور أسعار النفط في الجزائر 2000-2020	7
43	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	8
44	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Co integration)	9
45	نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى	10
47	نتائج تباين خطأ التنبؤ	11

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الأشكال	رقم الشكل
33	تطور إجمالي النفقات العامة 2000-2020	1
34	تطور إجمالي الإيرادات العامة 2000-2020	2
37	تطور الموازنة العامة 2000-2020	3
39	تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقارنة مع أسعار النفط 2000- 2020	4
45	اختبار استقرار الأخطاء	5
46	نتائج اختبار دوال نبضات الاستجابة	6

فهرس الملاحق

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
66-61	الإستقرارية باستخدام اختبار ديكي فوللر AugmentedDickey Fuller Test	1
67	إختبار التكامل المشترك - Johansen- Co-intergration test Juselius	2
68	تقدير ناقلات الانحدار الذاتي Vector Autoregression Estimates	3

المقدمة

من أحد العوامل المحددة للاتجاه الاقتصادي في البلاد هي السياسة المالية، حيث تمثل هذه الأخيرة أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية للدولة فهي دراسة تحليلية للنشاط المالي لما تستخدمه من تكييف كمي ونوعي لحجم النفقات بحيث يمكن للحكومة أن تستخدم السياسة المالية للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات النفقات والإيرادات وتوازن الميزانية العامة للدولة.

كما تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين هذه السياسات لأن مجال تأثيرها هو سوق الإنتاج ومن أدواتها الرئيسية الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة خاصة الضرائب بحيث هذه الأخيرة لها دور في التأثير على الطلب الكلي ومن ثم على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبهذا تستطيع تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني.

كما هو معروف أيضا أن استقرار سعر صرف العملة من أولويات السياسة المالية في مختلف الدول وذلك لأن هذا الاستقرار يعد أساسا لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار الأسعار فسر الصرف يمثل الفارق الجوهرى بين التعاملات التي تتم على المستوى الدولي والمحلية التي تتم داخل التراب الوطني وذلك لما يتوفر عليه من وظائف تجعله نقطة مركزية للاقتصاد المالي الدولي فهو رابط اقتصادي بين الاقتصاد المحلي وبقية اقتصاديات العالم ومحدد أيضا للصلات بين الأسعار المحلية والأجنبية، لذلك يعد متغير اقتصادي جد هام بحيث يمكن لنتيجة تغيراته التأثير على الأداء الاقتصادي والتوازنات الداخلية والخارجية وبالتالي الاقتصاد ككل، كما تسعى معظم الحكومات إلى انتهاج سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات في الدورة الاقتصادية ويتعاضم هذا الدور في الدول النامية، لأن معظم هذه الدول تعاني من الانفتاح الاقتصادي بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان المدفوعات مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات والمشاكل الخارجية.

وتسعى الجزائر كغيرها من دول العالم للمحافظة على قيمة الدينار الجزائري من خلال المحافظة على الموازنة العامة من جهة وتخفيض العجز الموازني من جهة أخرى وذلك من خلال انتهاج سياسة مالية سليمة. وباعتبار أيضا أن سعر الصرف من أهم أدوات السياسة المالية لأنه يؤثر ويتأثر بالموازنة العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة)، وتعتني السلطات المالية بسياسات سعر الصرف في الجزائر على غرار الدول التي تعاني من شح في مواردها من العملات الأجنبية لأن درجة الاستقرار الاقتصادي لأي بلد يرتبط باستقرار سعر الصرف العملة الوطنية أمام العملات الأخرى.

1- إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تطورت السياسة المالية عبر الفكر الاقتصادي؟ وما مفهومها؟ وما هي أهدافها؟

- ما هي أهم الأدوات المنتهجة من طرف السياسة المالية لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد؟
- ما هو سعر الصرف؟ وهل يؤثر انخفاضه على الإيرادات العامة الجزائرية؟
- ما أثر تغير سعر الصرف على النفقات العامة الجزائرية؟
- هل الاقتصاد الجزائري يعتمد بقوة على السياسة المالية؟ إلى أي مدى تؤثر السياسة المالية على سعر الصرف الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 عند مستوى معنوية 5%.
- ومن الفرضية الرئيسية تنتبثق الفرضيات الفرعية التالية:
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 عند مستوى معنوية 5%.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 عند مستوى معنوية 5%.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى اختيار هذا الموضوع، منها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية يمكن إيجازها فيما يلي:
- الميول الشخصي ورغبتنا للبحث والاستطلاع في موضوع كل من السياسة المالية وسعر الصرف، والخوض في مجالات الاقتصاد القياسي والنمذجة التي أصبحت ضرورية جدا لمختلف الأبحاث الاقتصادية.
- مدى إمكانية تأثير السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري.

4- أهداف الدراسة:

- نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على (الإطار النظري) مفهوم السياسة المالية وأدواتها ومفهوم سعر الصرف، ودراسة أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف خلال فترة الدراسة.
- محاولة دراسة أثر سلوك السياسة المالية على سعر الصرف.
- قياس أثر أدوات السياسة المالية على سعر الصرف في فترة الدراسة.
- استخدام نموذج قياسي لدراسة العلاقة الديناميكية بين أدوات السياسة المالية وسعر الصرف على المدى القصير والطويل.
- الخروج بتوصيات قد تساهم في علاج تذبذب سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري وكيفية تحقيق الاستقرار فيه.

5- أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهمية من خلال الانعكاسات الإيجابية التي تحظى بها السياسة المالية المؤثرة على سعر الصرف في الجزائر.

كما نجد أن البحث يربط بين سياستين أساسيتين (السياسة المالية، سياسة سعر الصرف)، والتي تكون العلاقة بينهما علاقة غير مباشرة ومن المعروف أيضا أن سياسة سعر الصرف وتبعاتها من أنواع سعر الصرف وتوازنه وكيفية تحديده وجعله في حالة ثبات واستقرار وبدوره يؤدي إلى استقرار اقتصاد الدولة أي استقرار وتوازن الميزانية العامة (إيرادات، نفقات).

6- حدود الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري، وقد حددت دراستنا في إطارين (مكاني/ زمني):

أ- الإطار المكاني: تخص هذه الدراسة الحدود الجغرافية للاقتصاد الجزائري.

7- الإطار الزمني: فقد حددت الفترة 2000-2020، وهي الفترة التي شهد خلالها الاقتصاد الجزائري تغيرات جوهرية في السياسة المالية وسعر الصرف.

8- منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي في بعض أجزاء الدراسة، تطرقنا فيه للإطار النظري للسياسة المالية وسعر الصرف من حيث المفهوم والأنواع وأنظمة الصرف المتعددة، كما اتبعت المنهج التحليلي في الجزء الثاني من الدراسة لشرح وتحليل البيانات والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة وكذلك التحليل القياسي ببرنامج Eviews12 لإسقاط الدراسة من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري.

9- صعوبة البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة تتمثل خاصة في الجانب التطبيقي في صعوبة الحصول على الإحصائيات.

10- هيكل البحث:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين كما يلي:

• **الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية وسعر الصرف، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول المفاهيم العامة حول السياسة المالية وسعر الصرف، أما المبحث الثاني فقد تضمن العلاقة بين متغيرات الدراسة، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى الدراسات السابقة.

• **الفصل الثاني:** جاء هذا الفصل تحت عنوان التحليل القياسي لأثر أدوات السياسة المالية على سعر الصرف في الجزائر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، إذ تم في المبحث الأول التطرق إلى السياسة المالية وسعر سعر

الصرف في الجزائر، وتم التطرق بعد ذلك في المبحث الثاني إلى صياغة وبناء نموذج الدراسة، والمبحث الثالث إلى الاختبارات والنتائج القياسية في الفترة (2000-2020).

الإطار
النظري
للسياسة
المالية
وسعر
الصرف

الفصل الأول:

تمهيد:

تعتبر السياسة المالية أداة من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، حيث تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، لأنها تستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني لأي دولة. وذلك أيضا من خلال تأثيرها على مختلف المتغيرات الاقتصادية على غرار سعر الصرف هذا الأخير الذي يعتبر من أهمها حيث أنه هناك ترابطا وثيقا بينهما، كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتضمنها هذه المتغيرات تستدعي الحاجة إلى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات والذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى عملة أو عملات أجنبية أخرى.

وعلى هذا الأساس يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

- ✓ المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية وسعر الصرف.
- ✓ المبحث الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- ✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية وسعر الصرف.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين مجموع السياسات لأنها تستطيع تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني لأي دولة، معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. كما شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية عبر مختلف المدارس الاقتصادية، ومن هنا سناحاول في هذا المبحث إلى إلقاء الضوء على الجانب النظري لمفاهيم السياسة المالية وأنواعها بالإضافة إلى التعرف على أدوات السياسة المالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مستخدمة آلية الإنفاق الحكومي وآلية الضرائب وآلية الموازنة العامة أدى إلى ظهور اصطلاح السياسة المالية.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها

أولاً: السياسة المالية من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية

دافع الكلاسيك بقوة عن الحرية الاقتصادية وحيادية الدولة في نفقاتها وإيراداتها¹، حيث أمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة. ومن الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيكيون تحقيق مبدأ الحياد المالي لابد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة والتي عرفت، فضلا عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن

الموازنة، وهذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة².

ثانياً: السياسة المالية من وجهة النظر الكينزية

يرى الكينزيون أنه يمكن للسياسة المالية أن تلعب دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك فإن الفكر الكينزي يعطي دورا كبيرا للطلب الفعال في معالجة الفجوات التضخمية والانكماشية، بعد أن كان هذا الدور

¹ بوري محي الدين، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين (2000-2010)", أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جلالى اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018، ص 30.

² عباس كاظم الدعيمي، "السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 50.

متجاهلا في ظل المدرسة التقليدية، وذلك من خلال التأثير على مكونات الطلب الكلي يمكن التحكم في مستوى التوظيف أي يمكن للسياسة المالية أن تقوم بزيادة الطلب الكلي من أجل أن يساوي العرض الكلي وعندها يتحقق التوازن¹.

تعددت تعاريف السياسة المالية مع التطورات التي لحقت بها لاختلاف المفكرين والكتاب الاقتصاديين ندرج منها:

تعريف 1: السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة حيث يرد الكتاب المالية العامة لفظ السياسة المالية إلى كلمة فرنسية قديمة " fisc " وتعنى حافظة النقود أو الخزانة².

تعريف 2: السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى³.

تعريف 3: السياسة المالية هي السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف⁴.

تعريف 4: تعرف أيضا بأنها تلك السياسة التي تتبعها الدولة في استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق الأهداف الاقتصادية⁵.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أنها جميعا تشترك في أن السياسة المالية هي أداة الدولة في التأثير على مجمل النشاط بغرض تحقيق أهداف اقتصادية، سياسية واجتماعية أي استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد القومي من خلال استخدام النفقات والإيرادات العامة وكذلك القروض العامة للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي.

¹ رجاى الربيعي، "دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي"، دار أمانة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 67-68.

² عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006، ص 44.

³ حسن توكل أحمد فضل، "أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014م)"، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الحدود الشمالية، 2016، ص 87.

⁴ هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر)"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 7.

⁵ حسين ماجد ثامر الفتلاوي، "السياسة المالية وآثارها في عرض النقود في العراق (1990-2014)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص ص 6-7.

أنواع السياسة المالية:

تتكون السياسة المالية من نوعين هما:

أولاً: السياسة المالية التوسعية

وهي تمثل الاتجاه التوسعي ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركود أو الكساد، حيث يكون هناك انخفاض في الطلب الكلي وهنا تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة مالية توسعية بهدف زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع مستوى النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال:¹

- زيادة مستوى الإنفاق الحكومي.

- تخفيض الضرائب.

- المزج بين الأداتين.

إذن تستعمل السياسة المالية التوسعية لمعالجة الفجوة الانكماشية في الاقتصاد، وهي الحالة التي يكون فيها الدخل الفعلي أقل من الدخل المحتمل.

ثانياً: السياسة المالية الانكماشية

تلجأ الدولة إلى هذه السياسة عندما تكون هناك ضغوط تضخمية في الاقتصاد أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة لتفوق الطلب الكلي على العرض الكلي. لذلك تعمل السياسة المالية الانكماشية على الحد من الطلب الكلي الفعال ويتم ذلك من خلال:²

- تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي ومن خلال آلية عمل المضاعف إلى خفض الدخل وخفض الطلب الاستهلاكي مما يكبح بعض الشيء من ارتفاع الأسعار.

- زيادة الضرائب ويتم ذلك من خلال رفع معدلات الضرائب و / أو فرض ضرائب جديدة وهذا يؤدي إلى خفض الدخل ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات وهذا يكبح من ارتفاع المستوى العام لأسعار.

- استخدام مزيج مناسب من الوسيلتين السابقتين لأنهما تحققان الهدف نفسه.

¹ محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 222.

² سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011، ص ص 228-229.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها لذا سنحاول حصر أهداف السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة على النحو التالي:

1- تحقيق استقرار الأسعار:

تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في تحقيق استقرار الأسعار، وخاصة في أوقات الكساد أو في ظروف الرواج، نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل والأسعار ومستوى الدخل القومي ولأجل ذلك تقوم الحكومة بإتباع سياسة انكماشية عند مواجهة الاقتصاد إلى التضخم تتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وخاصة الاستهلاكي منه مع عدم التعرض إلى بنود الإنفاق المتعلقة بزيادة الطاقة الإنتاجية ولما لهذا الإجراء من تخفيض مستوى الطلب الكلي وانخفاض في عرض النقد وارتفاع القوة الشرائية للنقد وانخفاض الأسعار، أو بإتباع سياسة توسعية في حالة الكساد من خلال زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب أو كليهما معا¹.

2- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة:

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، وإنما يتطلب الأمر إخفاء نسبيا لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة².

3- تحقيق النمو الاقتصادي:

إن استخدام أدوات السياسة المالية تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب، إذ تؤدي هذه الآلية إلى زيادة الاستثمارات وبالتالي زيادة الدخل عبر عمل ومن ثم تحفيز الطلب الكلي وزيادة الناتج القومي الإجمالي أي قيام السياسة المالية بتعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية والقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي من خلال ما تقدمه من حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة عبر تحسين دوافع العمل والاستثمار والادخار ولاسيما أغلب الدول بحاجة إلى اعمار اقتصادياتها

¹ رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

² حسن توكل أحمد فضل، مرجع سبق ذكره، ص 87.

ورغبتها في تحقيق النمو في طاقاتها الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ودفع إمكانات الإنتاج إلى الأعلى.¹

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

إن للسياسة المالية أدوات متعددة تستخدمها لتحقيق أهداف معينة وفي فترة زمنية محددة، قد تكون عن طريق النفقات العامة، أو الإيرادات العامة.

1- النفقات العامة:

أ- تعريف النفقة العامة:

تعني استخدام من المال من قبل هيئة عامة تحقيقا لمنفعة عامة². من هذا التعريف يتضح أن هناك ثلاث عناصر أساسية لتحقيق مضمون النفقة العامة هي:³

- **النفقة العامة مبلغ من النقود:** لكي توجد نفقة عامة لابد من استعمال مبلغ من النقود ثمنا لشراء المواد والأدوات والخدمات لسد الحاجات العامة، وهذا ما يميز النفقات العامة الحديثة من غيرها من الوسائل التي كانت تستعمل قديما كالعمل أو الحصول على مواد دون ثمن.
- **صدرت النفقة من شخص عام:** لكي تعد النفقة عامة يجب أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة والمقصود بمؤسسات الدولة جميع الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات المنبثقة عنها.
- **تحقيق منفعة عامة:** يجب أن تهدف المنفعة إلى تحقيق نفع عام يعود على مجموع المواطنين وليس على فرد أو أفراد بالذات، واتصاف الحاجة بصفة العمومية مسألة سياسة أكثر منها مالية، وتعتبر السلطة هي صاحبة الكلمة الأخيرة في هذا الشأن.

ب- تقسيم النفقات العامة:

1- التقسيم الوظيفي: وتنقسم إلى ثلاثة نفقات أساسية هي:⁴

¹ رجاء الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 70-71.

² أبو منصف، "مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 97.

³ الشيخ أحمد ولد الشيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص 32.

⁴ عباس إيمان، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017 (دراسة قياسية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018-2019، ص 31.

أ- النفقات الإدارية: وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لأداء الدولة لوظائفها، وهي تشمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية. بالإضافة إلى تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة.

ج- النفقات الاقتصادية: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات عامة تحقيقاً لأهداف اقتصادية كالاستثمارات المنتجة، حيث تعمل الدولة من خلالها على زيادة الإنتاج الوطني وتراكم رؤوس الأموال، إضافة إلى مرافق البنية التحتية الأساسية.

2- التقسيم من حيث دوريتها: و تنقسم إلى نوعين:¹

أ- النفقات العادية: وهي التي تكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي خلال كل سنة مالية.

ب- النفقات الغير العادية: فهي تلك التي لا تتكرر بصورة عادية منتظمة في ميزانية الدولة، و لكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات مواجهة مخلفات الكوارث الطبيعية.

3- تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية أو نقلها:²

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقاً لهذا المعيار إلى:

أ- النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.

ب- النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى. وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تتفق من أجله وهي:

- النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعاشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته. مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

¹ محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003، ص 78.

² الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سبق ذكره، ص 33.

- النفقات التحويلية الاقتصادية: وهي النفقات التي تتفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة. مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.
- النفقات التحويلية المالية: هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي. ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية.

4- تقسيم النفقات العامة من حيث الشكل: ¹

- أجور العاملين بالوظائف العمومي كأجور عمال التربية.
- الإعانات الحكومية كالدعم المالي لقطاع معين لتمكينه من المنافسة، ودعم الفئات المحرومة، وذوي الحقوق....
- نفقات الشراء: تمثل مجموع تكاليف شراء المواد والتجهيزات لفائدة الإدارة العامة كشراء مديرية التربية للطاولات.
- نفقات خدمة الدين العام: مبالغ القروض العامة من أصل وفائدة.

2- الإيرادات العامة:

أ- تعريف الإيرادات العامة:

يقصد بها كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.²

ب- تقسيم الإيرادات العامة:

1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين):

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أي كانت طبيعتها، عقارية أو منقولة، وأيما كان نوع ملكية الدولة لها عامة أم خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين دومين عام ودومين خاص.

أ- الدومين العام:

يتكون هذا النوع من كل ما تمتلكه الدولة ويخضع للقانون العام، ويختص أيضا بتلبية الحاجات العامة مثل الطرق والمطارات والموانئ والحدائق العامة... الخ

¹ أبو منصف، مرجع سبق ذكره، ص ص 101-102.

² سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص 87.

ب - الدومين الخاص:

يقصد بالدومين الخاص كلما تمتلكه الدولة ملكية خاصة وهي التي تخضع لأحكام القانون الخاص، شأنها في ذلك شأن الأفراد والمشروعات الخاصة، والدومين الخاص لا يخصص للمنفعة العامة.¹

2- الضرائب:

أ - تعريف الضريبة:

هي اقتطاع مالي من دخول وثروات أفراد المجتمع تقوم به الحكومة جبرا من أجل تحقيق الخدمات العامة التي تقدمها الدولة دون أن يكون هناك عائد مباشر للفرد.²

ت-أنواع الضرائب: وتتمثل في:

- الضريبة المباشرة: هي التي تفرض على الوعاء من حيث اكتسابه أو امتلاكه. والوعاء في هذه الحالة ما هو إلا أموال المكلف. ويمكن التمييز بين مجموعتين رئيسيتين من الضرائب المباشرة هي: ضرائب على الدخل وضرائب على رأس المال.³
- الضريبة الغير المباشرة: يطلق عليها بـضرائب الإنفاق لكونها تفرض على الدخل بمناسبة إنفاقه. لذا فهي تصيب الدخل بطريقة غير مباشرة.⁴

3- الرسم:

أ - تعريف الرسم:

هو مبلغ من المال تجببه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة.⁵

¹ دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)"، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص 175-176.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007، ص 55.

³ محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع السابق، ص 63.

⁴ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 175.

⁵ عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص 84.

ب - خصائص الرسم: وتتمثل في:¹

- **الصفة النقدية للرسم:** حيث كان الرسم سابقا يحصل في صورة عينية، وفق للأوضاع الاقتصادية السائدة في ذلك الوقت، ومع تطور دور ومالية الدولة صار ضروريا دفع الرسوم في صورة نقدية لأن الدولة تؤدي نفقاتها في شكل نقدي.
- **صفة الإلزام للرسم:** حيث إذا تقدم فرد بطلب الخدمة يصبح مجبرا على دفع الرسم، أي أن الشخص له حق اختيار الخدمة من عدمه.
- **صفة المقابل للرسم:** حيث يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو هيئتها العامة، وقد تكون هذه الخدمة إما امتيازاً خاصاً أو إشباع حاجاته.
- **طابع المنفعة:** حيث الذي يطلب الخدمة يسعى إلى تحقيق منفعة خاصة تتعلق به وحده دون أن يشاركه فيها شخص آخر، وإن كان بالإضافة إلى هذه المنفعة هناك منفعة عامة تعود على المجتمع وعلى الاقتصاد ككل.

4- القروض العامة:

أ- تعريف القروض العامة:

تعرف بأنها المبالغ التي تحصل عليها الدولة من الغير، مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد عنها².

3- الميزانية العامة:

أ- تعريف الميزانية العامة:

هي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة ومن هذا التعريف يتضح أن الميزانية تتضمن عنصرين أساسيين الأول التوقع، والثاني الإقرار والترخيص³.

¹ محمد عباس محرزى، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-135.

² سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 295.

³ محرزى محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 317.

ب - مبادئ أو قواعد الميزانية العامة:

- مبدأ سنوية الميزانية: إن سنوية الميزانية تعني أن تقدير إيرادات الدولة العامة ونفقاتها العامة والموازنة بينهما ينبغي أن تتم بشكل دوري وبصورة مستمرة والفترة الزمنية التي تخصصها الميزانية تكون عادة سنة وأن الميزانية لكل سنة تصدر في نهاية السنة السابقة في الغالب والتي تخص السنة اللاحقة.
- مبدأ وحدة الميزانية: إن وحدة الميزانية تعني تضمين الميزانية كافة التقديرات الخاصة بإيرادات الدولة ونفقاتها ولكل المؤسسات والجهات التابعة للدولة في ميزانية واحدة¹.
- قاعدة توازن الموازنة: يقصد بتوازن الموازنة العامة أن لا تزيد الإيرادات عن النفقات أو العكس. وهذا يعني أن الموازنة تعتبر متوازنة إذا تعادلت الإيرادات مع النفقات. وتعتبر الموازنة في حالة عجز إذا زادت النفقات عن الإيرادات مما يضطر الدولة إلى تمويل ذلك العجز أما عن طريق الاقتراض العام الداخلي أو الخارجي أو استخدام الاحتياطات².
- مبدأ عمومية الموازنة: يعني مبدأ عمومية الموازنة أن تظهر في وثيقة الميزانية كافة تقديرات النفقات والإيرادات دون أي مقاصة بين الاثنين وهذا المبدأ يكمل مبدأ وحدة الميزانية³.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ذات الأبعاد التفسيرية للظواهر وهو ما جعل منه محط اهتمام جميع الدول بصفة عامة والدول المتقدمة بصفة خاصة فمنحت له العناية الفائقة نظرا لاعتباره المرآة العاكسة لوضع الأداء الاقتصادي للبلد.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

لكل دولة عملة تقوم باستعمالها في المعاملات الداخلية، في حين يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة لذلك لا بد من استعمال عملة البلد المصدر فنقوم بالذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر، وهو ما يعرف بسعر الصرف.

تختلف تعاريف سعر الصرف غير أنها جد متقاربة وتجتمع كلها في مفهوم واحد:

¹ فليح حسن خلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008، ص 284.

² محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 164.

³ سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 347.

حيث يعرف سعر الصرف بأنه "السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي بموجبه يتم تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية"¹

ويقول تامر فكري النجار " أن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلات النقد الأجنبي بالنقد الوطني"².

ويعرف كذلك على أنه "عبارة عن قيمة عملة مقومة بعملة أخرى، أو هو قيمة العملة الوطنية بأي عملة أجنبية، فأحدى العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى ثمنها لها فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى"³.

وما يمكن استنتاجه من المفاهيم السابقة لسعر الصرف أنه يشمل أربعة عناصر هامة وهي:⁴

- العملية: هي تحويل عملة بلد ما إلى عملة أخرى.
- المكان: وهو سوق الصرف.
- الهدف: وهو تسوية المدفوعات الدولية.
- السعر: هو علاقة التحويل الذي من خلاله يمكن الحصول على العملة الأجنبية مقابل المحلية.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في السوق المحلية وأسعارها في الأسواق العالمية، ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نبينها فيما يلي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي Taux de Change Nominal

هو السعر الذي يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين⁵، كما يعتبر مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر حيث يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً

¹ فاطمة الزهراء خبازي، "إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018، ص 66.

² تامر فكري النجار، "اقتصاديات سعر الصرف وتعويم العملات - دراسة نظرية وتحليلية وقياسية -"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021، ص 10.

³ تامر فكري النجار، المرجع السابق، ص 10.

⁴ سعيدة شطباني، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة : 1993-2010 -"، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص 08.

⁵ بوالكور نور الدين، "قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)"، حويليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 597.

للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما¹، كما يمكن أن يتغير أيضا تبعا لتغير العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو السعر المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف موازي أي المعمول به في الأسواق الموازية، بمعنى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي بلد واحد². نستنتج أن سعر الصرف الاسمي لا يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم للدول، ونتيجة لإهماله هذا الأخير فهو إذن لا يبين حقيقة العملة ولا يعتبر معيار يعتمد عليه لقياس تنافسية الدول في الأسواق الخارجية.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي Taux de Change Réel

سعر الصرف الحقيقي هو السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية، حيث يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية³ إذ يقيس قدرة البلد على المنافسة كما يساهم أيضا بشكل كبير في عملية اتخاذ القرارات⁴.

فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي⁵:

$$q = \frac{e/P}{1\$/P^*}$$

$$q = e \cdot \frac{P^*}{P}$$

حيث:

q: سعر الصرف الحقيقي.

P*: مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية.

P: مؤشر الأسعار بالجزائر.

e: سعر الصرف الاسمي.

1\$/P*: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

¹ عبد القادر دربال، محمد رملي، "دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري على المدى القصير"، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد 05، جامعة المدية، جانفي 2016، ص 08.

² عبد المجيد قذري، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 103-104.

³ نوحة سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه - دراسة حالة الجزائر -"، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 09.

⁴ Hervé Joly, "Le Taux de Change Réel D'équilibre Une introduction", Ministère de l'économie et des Finances, Paris, 1996, p04.

⁵ المراهي البشير، "تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنمودج (1994-2010)"، شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015/2016، ص 14.

و P/e : تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر¹.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي Taux de Change Effectif

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فإن مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات الأخرى، ويتم قياس سعر الصرف الفعلي باستخدام مؤشر لاسبيرز "LASPEYRE" للأرقام القياسية².

رابعا: سعر الصرف الفعلي الحقيقي Le Taux de Change Effectif Réel

معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار فالمقابل ليس عملة أجنبية واحدة وإنما عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد، وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة معينة لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل، إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني³.

خامسا: سعر الصرف التوازني Taux de Change D'équilibre

يتبع قانون تعادل القوة الشرائية والذي يفترض أن سعر الصرف التوازني رقم ثابت يتحدد باختيار سنة أساس معينة تتمتع فيها الدولة بتوازن خارجي يتضمن توازن قيمة موجبة للحساب الجاري، أو غالبا على فائض في ميزان المدفوعات وبناء على ذلك فإن قيمة سعر الصرف الحقيقي في هذه السنة هي سعر الصرف الحقيقي التوازني لهذه الدولة، وأي ارتفاع في القيمة يعد تقديرا للعملة بأعلى من قيمتها الحقيقية⁴. نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات⁵.

¹ عبد المجيد قديري، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994-2010)"، شهادة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012، ص 21.

³ يوسف مسعداوي، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، نبلاء ناشرون وموزعون، الأردن، 2019، ص 145.

⁴ محمد ياسر عبد طه الشرفا، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في التجارة، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2016، ص 31.

⁵ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفرع الثالث: أنظمة سعر الصرف.

نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية وكل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف. ويعرف أيضا على أنه الكيفية التي حددت على أساسها أسعار سعر صرف العملات، ويتحدد نظام سعر الصرف على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها¹. ونميز عدة تقسيمات في أنظمة سعر الصرف، ومن بينها:

أولاً: نظام الصرف الثابت Fixed Exchange Rate System

منذ الفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى والاقتصاد العالمي يعتمد على نظام الصرف الثابت ، ويعني هذا النظام كما تدل التسمية أن سعر الصرف يكون ثابت²، ويتطلب توفر الشروط التالية وهي:³

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- حرية تصدير واستيراد الذهب.
- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد ولا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

1-أنواع أنظمة الصرف الثابتة: تتمثل في:

أ- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (عملة وحيدة): تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل، وثبات الأسعار يكون عبر الزمن اتجاه العملة المرتبطة بها ما لم تتدخل السلطات النقدية لأجراء تعديلات في سعر الارتباط المركزي للعملة، فعملية الربط بعملة وحيدة تكون نتيجة لكون المبادلات تقوم بهذه العملة مثلا الدول التي تصدر البترول تقوم صادراتها بالدولار، أو نتيجة للترابط الاقتصادي الوثيق بين الدولة صاحبة العملة المثبت بها.

ب- أنظمة أسعار الصرف الثابتة (سلة من العملات): تتحدد آلية الصرف عن طريق الارتباط بسلة من العملات مع مراعاة نسب الأوزان في التجارة الخارجية لأن الأسعار تتأثر بحجم المبادلات وتدفقات رؤوس الأموال، فمن بين السلات المشهورة سلة حقوق السحب الخاصة وولات العملات التي تختارها الدول لربط عملاتها تتكون من عملات ذات ثقل كبير في هيكل الواردات أو الصادرات، أو فيهما معا⁴.

¹ صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات، العدد12، 2011، ص02.

² محمد صالح القرشي، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 195.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص163.

⁴ عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)", رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحيى فارس-المدينة-،الجزائر، 2010/2012، ص25.

2-مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف الثابتة: نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف الثابت

المستخلص		
<p>نظام سعر الصرف الثابت أكثر ايجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود ، فتكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة جدا وهذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة</p>	<p>إذا تميز سعر الصرف الثابت بالاستمرارية فإنه يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية</p>	<p>المزايا</p>
	<p>يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة باستخدام الاحتياطات النقدية</p>	
	<p>يحدث تغيرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات</p>	
<p>في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.</p>	<p>عدم فعالية السياسة النقدية لان الهدف الأول للسلطات هو الإبقاء على سعر الصرف ثابت فيتطلب من البنك المركزي الجاهزية دوما للتدخل في أسواق الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية.</p>	<p>العيوب</p>
	<p>في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الاحتياطات النقدية وكذا الأسعار المحلية</p>	
	<p>يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة التخفيض لسعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض</p>	

المصدر: خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، "التمويل الدولي"، النسخة الثانية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص104.

ثانياً: نظام سعر الصرف المرن Flexible Exchange Rate System

تبنّت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلاً من نظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف نظراً لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، فيتحدد سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الأجنبية والوطنية بحيث يكون الطلب المحلي للعملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات، والعكس صحيح¹.

يسمى نظام سعر الصرف المرن أيضاً بنظام **تعويم العملات Floating system** " وفي ظله لا تتحمل السلطات النقدية والمالية عبئ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات في أسعار الفائدة، و أيضاً من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل وأسعار الفائدة أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال ، فيتكفل هنا جهاز الأسعار بإحداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال².

1- أنواع أنظمة الصرف المرن: نميز نوعين من التعويم هما:³

أ- **التعويم النظيف (الحر):** يتم هذا النوع من التعويم بقيام السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، وفي الوقت نفسه تنشأ ما يعرف بأموال موازنة الصرف وذلك بتخصيص أرصدة من الذهب والاحتياطيات النقدية تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي سواء بالبيع أو الشراء، بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة والمؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.

ب- **التعويم غير النظيف (المدار):** يتم هذا النوع بتدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي عم طريق البيع والشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، وقد تتدخل أيضاً الدولة في سوق الصرف الأجنبي بائعة للعملة الوطنية أو مشتريتها لها، فعندما تكون بصدد رفع سعر صرفها تتدخل مشترياً لعملتها لأجل زيادة الطلب على العملة ليرتفع السعر التوازني وبذلك يرتفع سعر صرفها، كما تتدخل بائعاً لأجل خفض سعر الصرف من حلال زيادة المعروض من العملة الوطنية، بالتالي انخفاض السعر التوازني لهذه العملة.

¹ عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر-"، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2012/2011، ص 24.

² شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165.

³ جمال مساعدي، شريف غياط، "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم -دراسة بيانية-"، مجلة دراسات-العدد

الاقتصادي-، المجلد 10، العدد 2، 2019، ص ص 19-20.

2- مزايا وعيوب أنظمة الصرف المرن: نلخصها في الجدول الآتي:

الجدول رقم 02: مزايا وعيوب أنظمة الصرف المرن

المستخلص		
<p>هذه المزايا غير مطلقة فالتوازن في أسعار الصرف يأتي من الحرية المطلقة فلو تحقق التوازن لما كانت هنالك حاجة للتعويم المدار من خلال تدخل البنك المركزي، فالسياسة النقدية الداخلية غير مستقلة تماما.</p>	<p>يعمل على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة</p>	<p>المزايا</p>
	<p>تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها</p>	
<p>يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها فينتج عرقلة حركة الصادرات وزيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري .</p>	<p>يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائيا ولا يحتاج لتدخل البنك المركزي</p>	<p>العيوب</p>
	<p>لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الاحتياطات مقارنة مع الوضع في النظام الثابت</p>	
	<p>تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية.</p>	

المصدر: خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 105 - 106.

المبحث الثاني: العلاقة بين متغيرات الدراسة

كما هو معلوم فإن لمختلف السياسة المالية لها آثار على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وعلى غرار باقي المتغيرات فإن سعر الصرف شديد الحساسية للتقلبات التي تحدث على مستوى النفقات العامة والإيرادات العامة، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق للعلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف.

المطلب الأول: أثر النفقات العامة على سعر الصرف

أولاً: أثر توسع وانكماش النفقات

تؤثر السياسة المالية في أسعار الصرف عن طريق ثلاث مسارات: مسار الدخل، مسار السعر، ومسار معدل الفائدة.

فالسياسة المالية التوسعية لو أن الإنفاق الحكومي زاد و/أو حدث انخفاض في الضرائب ومثل هذه الإجراءات تؤدي إلى التوسع في الإنتاج المحلي والدخل من خلال خطوات المضاعف والتي تستميل الواردات متوقفاً ذلك على الميل الحدي للاستيراد كذلك زيادة عرض النقد وارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع التضخم الذي يؤثر سلباً على سعر الصرف أي هذا الأخير يكون منخفضاً. تؤدي إلى زيادة السلع المستوردة وبذلك يزيد العجز التجاري، ومن ثم ينخفض سعر الصرف، وتعمل السياسة المالية الانكماشية على عكس ذلك وتكون هذه التأثيرات عن طريق مسار الدخل لو أن الإنفاق الحكومي انخفض و/أو حدث زيادة في الضرائب وكلاهما يؤدي إلى تخفيض الإنتاج المحلي والدخل ويستميل تخفيض الواردات وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف¹. أما من خلال مسار الأسعار فإن السياسة المالية التوسعية تزيد الطلب الإجمالي كما تزيد في أسعار الصادرات ومن ثم فهي تقلل تنافس الصادرات التي تخفض سعر الصرف².

ثانياً: أثر التضخم

يؤثر معدل التضخم مباشرة على الصرف بشكل نسبي، فإذا كانت نسبة التضخم في الداخل تزيد من نسبة التضخم العالمي، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تدريجياً بنسبة الفرق بين التضخم العالمي والتضخم المحلي عن طريق زيادة العجز في ميزان المدفوعات المترتب عن الهبوط النسبي في أسعار الواردات أو الارتفاع الاسمي للقوة

¹ سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 1062.

² نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر: 1994-2014، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة 1، 2017-2018، ص 13.

الشرائية للعملة الوطنية. إن درجة التشابه في نسب التضخم تعتبر من العوامل المهمة في التأثير على اختيار نظام الصرف، فالدولة التي تختلف نسب التضخم فيما بينها - ذات التضخم المرتفع - ستتنبئ أسعار الصرف المرنة (تعويم سعر الصرف عملاتها)، بينما الدول التي تتشابه نسبة التضخم فيها - ذات التضخم المنخفض - ستلجأ إلى تثبيت أسعار الصرف فيما بينها، لذلك تلعب نسب التضخم في دول الشركاء التجاريين الرئيسيين دورا كبيرا في اختيار نظام السعر في الدول المعنية بالدولة النامية التي ترغب بتحقيق معدلات تضخم منخفضة تلجأ إلى تثبيت سعر صرف عملتها مع دول فيها معدلات تضخم منخفضة¹.

المطلب الثاني: أثر الإيرادات العامة على سعر الصرف

أولاً: أثر أسعار النفط على سعر الصرف

في معظم البلدان التي يرتبط اقتصادها بإنتاج وتصدير الطاقة يترتب عن الارتفاع في أسعار النفط ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، كما تعتبر أسعار النفط أول مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في هذه البلدان، حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع في مستوى الأجور الحقيقية وارتفاع في الإنفاق العام، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري فينتج بذلك ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي وهذا ما يعرف بنظرية المرض الهولندي، ويحدث العكس في حالة انخفاض في أسعار النفط².

ثانياً: أثر الصادرات على سعر الصرف

إن تخفيض في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المنخفض، وبالتالي زيادة حجمها وزيادة المعروض من العملات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية للبلد المستورد وجعلها أكثر تنافسيا عالميا والعكس في حالة رفع قيمة العملة (انخفاض سعر الصرف)³.

¹ بن يوسف نوة، أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016، ص 88.

² يوب فايزة، أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس، ص 223.

³ نادية سحاب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

في هذا المبحث نتطرق إلى أهم الدراسات والأبحاث التي لها صلة بموضوع الدراسة:

المطلب الأول: الدراسات العربية

أولاً: دراسة حسن توكل أحمد فضل، بعنوان أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان، والغرض من هذه الدراسة التعرف على مفهوم السياسة النقدية والمالية وآلياتها ومفهوم سعر الصرف، ودراسة أهم العوامل التي ساهمت في عدم تحقيق الاستقرار في سعر الصرف السوداني وقياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف خلال الفترة الممتدة 1980-2014م، أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فاعتمد الباحث في دراسته على أدوات التحليل القياسي والاقتصادي، استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي وكذلك التحليل القياسي الذي استخدمته الدراسة في تحليل وتقدير النموذج المقترح لقياس أثر أدوات السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضعف السياسات النقدية والمالية وعدم فاعليتها بدرجة عالية يرجع إلى ضعف الأسواق النقدية والمالية وضيق نطاقها، الأثر المتزايد لبعض المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يجعل المصرف المركزي ووزارة المالية لا يستطيعان توجيه نشاط هذه المؤسسات بما يلاءم مع وسائل السياسات النقدية والمالية.

ثانياً: دراسة صابرين عدنان والي وإيمان علاء كاظم، بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراق حالة دراسية، والغرض من هذه الدراسة توضيح الآثار التي يمكن أن تتركها تقلبات أسعار الصرف الأجنبي في الموازنة العامة والتعرف على العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة خلال الفترة الممتدة 2004-2018 وطبقت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في تحليل سعر الصرف والموازنة العامة وتحديد العلاقة بينهما. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أسعار الصرف تؤثر على الموازنة العامة من خلال تأثيرها على مكونات الموازنة العامة المتمثلة بالنفقات العامة والإيرادات العامة كما أظهرت الدراسة بأن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الدولار وعجز الموازنة العامة.

المطلب الثاني: الدراسة المحلية

أولاً: دراسة نادية سحاب، بعنوان دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، والغرض من هذه الدراسة هو معرفة طبيعة العلاقة بين التغير في سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تلعب سياسة سعر الصرف المتبعة دوراً هاماً في استرجاع التوازنات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بانخفاض معدلات التضخم، تحسن رصيد ميزان المدفوعات... الخ خلال الفترة الممتدة 1994-2014، حيث اتبعت الدراسة المنهج التجريبي حول النظام المناسب والأداء الاقتصادي لم يتبين ما هو نظام الصرف الملائم، فترتيبات الصرف المرنة ترتبط بمعدلات نمو عالية في الاقتصاديات المتقدمة في حين أن أداءها سلبي في الاقتصاديات الناشئة والنامية، واتبعت المنهج القياسي لإبراز العلاقة التي تربط سعر الصرف بأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية المحددة له، كما يتحدد سعر الصرف بمجموعة من المتغيرات النقدية والحقيقية هذا ما تم إثباته من خلال المنهج النظري التحليلي، وذلك من خلال استعراض جملة النماذج النقدية لسعر الصرف كما تم تدعيم الإطار النظري بالمنهج الإحصائي حول سعر الصرف الدينار الجزائري، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تحتل المتغيرات النقدية مكانة هامة في تفسير سلوك سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف يتحدد بمتغيرات داخلية وأخرى خارجية، وأن الأداء المتميز في الجانب النقدي من الاقتصاد لا يجب أن ينسي الإخفاق المقابل في الجانب الحقيقي.

ثانياً: دراسة مساعدي جمال وشريف غياط، بعنوان العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم " دراسة بيانية"، والغرض من هذه الدراسة إبراز العوامل الأكثر تأثيراً على سعر الصرف، في ظل نظام سعر الصرف المعموم، مع التركيز على شرح وتوضيح الكيفية التي تتم بها آلية التأثير في سعر الصرف خلال الفترة الممتدة 2019، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لأجل دراسة الظاهرة العلمية المتعلقة بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم، حيث تم تبني إجراءات البحث العلمي فيما يتعلق بعرض الظاهرة محل البحث وتفسيرها وفهمها، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أن قوة وتكامل القطاعات الاقتصادية المختلفة تساهم وتساعد على التنبؤ بسعر الصرف، أما إذا كان الاقتصاد غير متوازن في بنيته وهيكله، فإنه يزيد من حالة عدم القدرة على التنبؤ بسعر صرفه المستقبلي.

ثالثاً: دراسة مراد عبد القادر، بعنوان دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، والغرض من هذه الدراسة تحديد مفاهيم سعر الصرف ووظائفه وأهم العوامل المؤثرة فيه ونظرياته وسياساته كذلك التعريف بتجربة الجزائر في مجال الصرف، محاولة تشخيص العرض النقدي في الجزائر وتطوره والعوامل المؤثرة فيه خلال الفترة الممتدة 1974-2003، حيث اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك

لبحث مفاهيم سعر الصرف ووظائفه ونظرياته وأنظمتها، ثم تحديد مفاهيم حول المتغيرات النقدية، واستخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطور الاقتصاد الجزائري فيما يتعلق بتطور سعر الصرف الدينار في الجزائر وتطور المتغيرات النقدية، ثم بعد ذلك استخدمنا منهج دراسة الحالة لقياس أثر أهم المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي. وكانت أهم النتائج المتوصل إليها أن سعر الصرف يتحدد بناء على النظام المتبع وفي ضوء النظرية المطبقة، يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، وهناك عوامل غير اقتصادية كعدم الاستقرار السياسي والإشاعات، يكون استقرار سعر صرف الدينار الجزائري والابتعاد عن خسائر الصرف بالتأثير على التوقعات التضخمية ووجود احتياطي صرف كاف وسياسة مالية مناسبة.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستخلص أن من أهم الأدوات المعتمد عليها من طرف الدولة للتوجيه الاقتصادي لمختلف الأهداف حيث تميزت السياسة المالية بنوع من الحياد عند الكلاسيك كون الدولة تلعب دور الحارس عكس المدرسة الكينزية التي من أهم مبادئها تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما تبين لنا أنها تكون إما سياسة مالية توسعية أو انكماشية. وتستخدم السياسة المالية عدة أدوات في تحقيق أهدافها وتتمثل هذه الأدوات في النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة.

كما تلعب سياسة سعر الصرف المتبعة دورا هاما في استرجاع التوازنات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بانخفاض معدلات التضخم، تحسين رصيد ميزان المدفوعات.... كما بينت الدراسة فعالية السياسة الاقتصادية (المالية) في تحقيق التوازن في ظل ثبات ومرونة سعر الصرف.

الفصل الثاني: :

التحليل
القياسي
لأثر
أدوات
السياسة
المالية

تمهيد:

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية الثمانينات من القرن العشرين بتبني عدة سياسات للخروج من الأزمات التي عرفت في المجال المالي، ففي الوقت الحاضر تعد السياسة المالية طوق النجاة من الأزمات الاقتصادية كما تعتبر أيضا سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، مؤثرة على السياسة المالية ولتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل حيث يهدف هذا الفصل إلى دراسة تأثير السياسة المالية على سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR، تحليل التباين ودوال الاستجابة لرد الفعل.

وعلى هذا الأساس يتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: السياسة المالية وسعر الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: صياغة وبناء نموذج الدراسة

المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج القياسية

المبحث الأول: السياسة المالية وسعر الصرف في الجزائر

ازدادت أهمية دراسة مؤشرات الميزانية العامة في الجزائر وسعر الصرف وذلك من خلال توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في مختلف النشاطات الاقتصادية، وبالنظر للدور المهم الذي تلعبه سياسة الصرف في التأثير على السياسة المالية سوف نقوم في هذا المبحث بدراسة أهم الجوانب المتعلقة بذلك.

المطلب الأول: السياسة المالية في الجزائر (2000-2020)

تتميز السياسة المالية في الجزائر بكونها دورية نتيجة ارتباطها الكبير بتقلبات أسعار النفط، حيث تم تطبيق سياسة مالية توسعية خلال فترات الرواج، وسياسة مالية انكماشية خلال فترات التراجع وعليه فقد عرفت النفقات العامة والإيرادات العامة تقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة، وفيما يلي تحليل لتطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الجزائر.

أولاً: تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر (2000-2020)

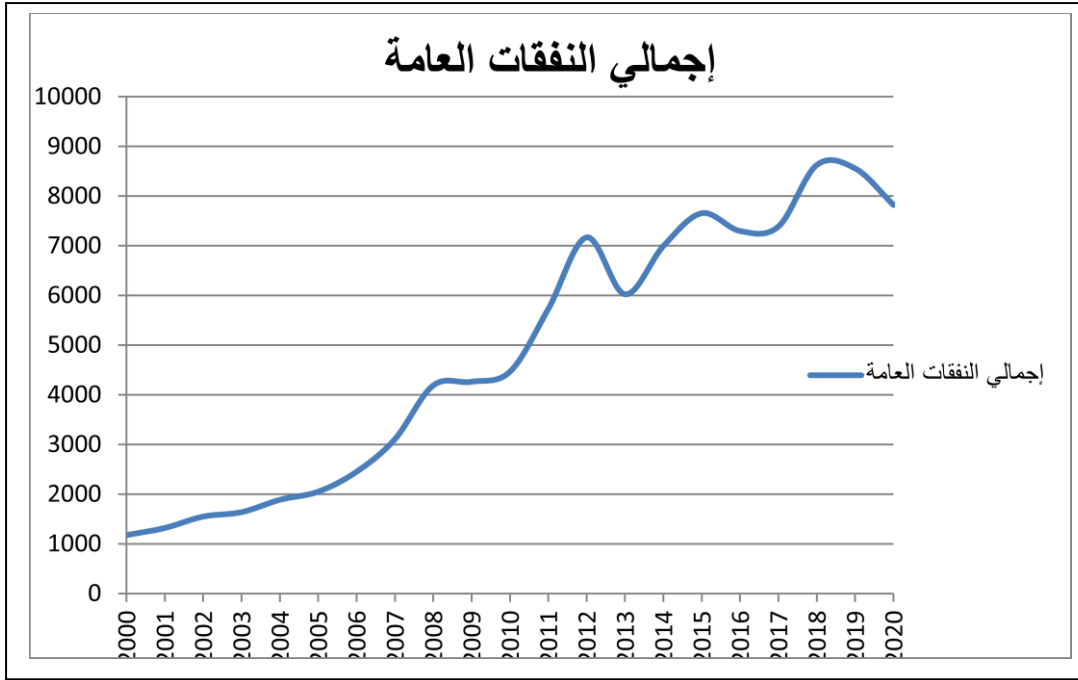
الجدول رقم 03: تطور إجمالي النفقات العامة في الجزائر 2000-2020

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي النفقات العامة	1178.1	1321.2	1550.7	1639.3	1888.7	2052.3	2453
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي النفقات العامة	3108.6	4191.1	4264.3	4466.94	5731.1	7169.9	6024.32
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي النفقات العامة	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1

المصدر: قانون المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم 01: يبين تطور إجمالي النفقات العامة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول رقم 03.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ زيادة في النفقات العامة سنة 2000 من 1178.1 مليار دينار إلى 4246.3 مليار دينار سنة 2009، وهذا بسبب الارتفاع المشهود في أسعار النفط والتسديد المسبق سنة 2006 للديون الخارجية، كما لوحظ زيادة طفيفة من (2010-2017).

فمن سنة 2009 إلى 2010 ازدادت النفقات من 4264.3 مليار دينار سنة 2009 لـ 4466.9 مليار دينار سنة 2010 أي بنسبة 9.31% وهذا يرجع لأزمة 2008، أما من (2012-2014) انخفضت النفقات لتتحسن سنة 2015 لتصل لـ 7389.3 مليار دينار سنة 2017 لترتفع سنتي 2018 و 2019 بمعدل 8592.5 كما سجلت انخفاضا سنة 2020 حيث قدر إجمالي النفقات العامة 7823.1.

ثانيا: تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2020)

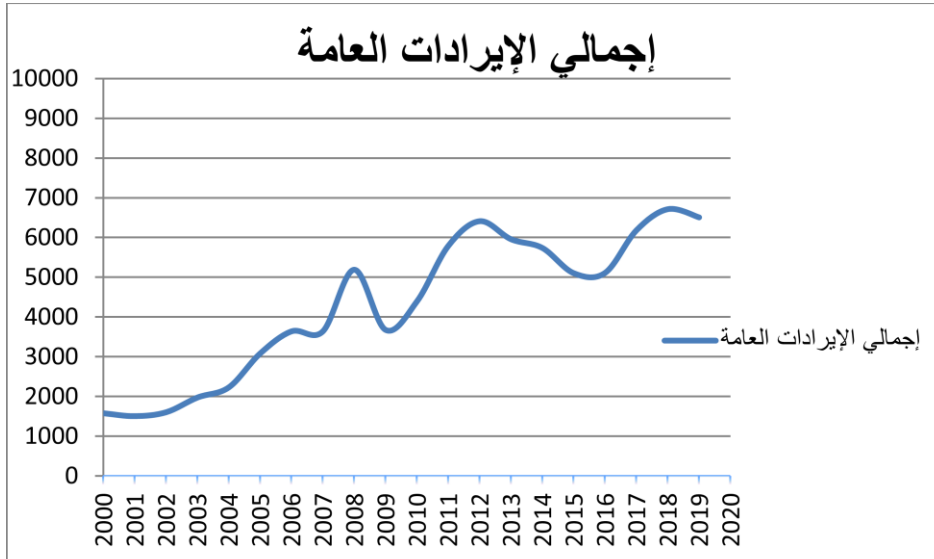
الجدول رقم 04: تطور إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2020)

الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
إجمالي الإيرادات العامة	1578.1	1505.5	1603.1	1974.2	2229.8	3082.9	3639.9
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الإيرادات العامة	3639.9	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات العامة	5738.3	5103.1	5110.1	6182.8	6714.2	6507.9	6278.9

المصدر: قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم 02: يوضح تطور إجمالي الإيرادات العامة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدول رقم 04.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ بأن الإيرادات العامة سنة 2000 بلغت 1578.1 مليار دينار لتصل سنة

2007 لـ 3687.9 مليار دينار، ويرجع السبب لارتفاع الجباية البترولية .

كما شهدت الإيرادات العامة ارتفاعا سنة 2008 قدر بـ 5190.5 مليار دينار مقابل 36789 مليار دينار أي زادت بنسبة 40.75%، كما بقيت راکدة سنة 2009، مما أدى إلى زيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 وصلت الإيرادات العامة لمستوى 6411.3 مليار دينار مقابل 5790.1 مليار دولار سنة 2011 بمعنى ارتفاع بنسبة 10.7%، وهذه الزيادة راجعة بشكل مباشر إلى زيادة الضرائب على الدخل والحقوق الجمركية أما في سنة 2015 قدرت الإيرادات العامة بـ 5103.1 مليار دينار يقابلها 5738.4 مليار دينار في 2014 أي انخفاض قدره 635.3 مليار دينار وهذا بسبب الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات.

وبلغت سنة 2017 إيرادات الميزانية بـ 6182.8 مليار دينار مقابل 5110.1 مليار دينار سنة 2016، أي ارتفاع بـ 21% نتج عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات ولترتفع سنة 2018 كأقصى حد لتصل إلى 6714.2 مليار دينار لارتفاع الجباية العادية¹.

وأخيرا سجلت الإيرادات العامة سنة (2020) 6278.9 مليار دينار .

ثالثا: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر (2000-2020)

عرف المشرع الجزائري الموازنة العامة للدولة على أنها الوثيقة التي تتكون من النفقات والإيرادات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق أحكام تشريعية معمول بها، حيث تتكون الموازن العامة في التشريع الجزائري من جانبين: جانب النفقات العامة، وجانب الإيرادات العامة ونقوم بالتوضيح من خلال الجدول التالي الذي يبين مدى تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2020).

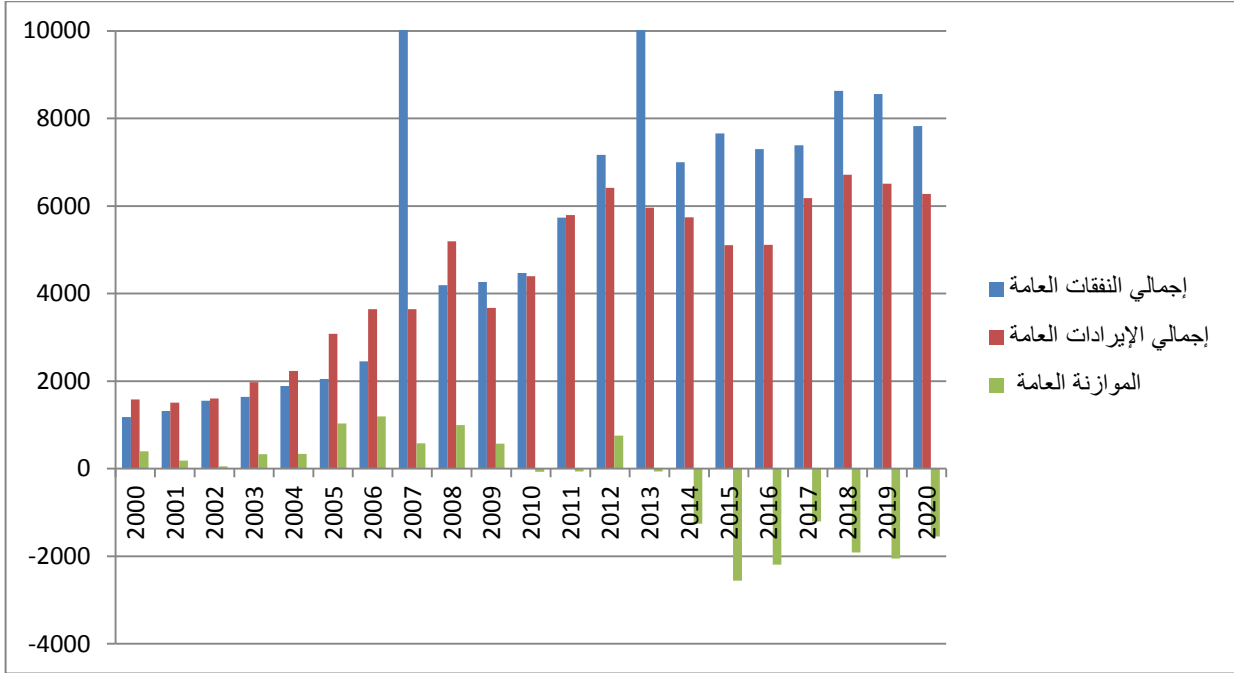
¹شوبار لياس، "أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021، ص 521.

الجدول رقم 05: تطور رصيد الميزانية العامة للجزائر (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	
إجمالي الإيرادات	1578.1	1505.5	1603.1	1974.2	2229.8	
إجمالي النفقات	1178.1	1321.2	1550.7	1639.26	1888.7	
الموازنة العامة	400.5	184.5	52.5	335.1	340.9	
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	
إجمالي الإيرادات	3082.9	3639.9	3639.9	5190.5	3676	
إجمالي النفقات	2052.3	2453.01	3108.6	4191.05	4264.3	
الموازنة العامة	1030.8	1196.9	579.3	998.5	570.3	
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	
إجمالي الإيرادات	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5	5738.3	
إجمالي النفقات	4466.94	5731.1	7169.9	6024.32	6995.7	
الموازنة العامة	-74	-63.5	758.6	-66.6	-1257.3	
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الإيرادات	5103.1	5110.1	7389.3	8627.2	8557.7	7823.1
إجمالي النفقات	7656.3	7297.5	6182.8	6714.2	6507.9	6278.9
الموازنة العامة	-2553.2	-2187.4	-1206.5	-1913	-2049.8	-1544.2

المصدر: اعتمادا على قانون المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم 03: يوضح تطور الموازنة العامة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على معطيات الجدول رقم 05.

فمن خلال معطيات الجدول و الشكل السابقين يلاحظ بأن الدولة قد حققت فائض من سنة 2000 إلى 2008 قدر بـ 998.5 مليار دينار.

أما من سنة 2009 إلى 2010 فقد سجلت العكس (عجز) بلغ أقصاه سنة 2019 بعجز قيمته 2049.8 مليار دينار وهذا بسبب تفوق حصة النفقات العامة على حصة الإيرادات العامة بالرغم من الأموال التي تجنى من إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثاني: سعر الصرف في الجزائر

اشتهر نظام الصرف بالعديد من التطورات المتتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام التعويم الموجه حيث أصبح من جانفي 1996 نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك.

أولا: تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر 2000-2020

الجدول رقم 06: تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف الحقيقي الفعلي	119.40	123.20	114.20	103.10	103.50	101.70	101.30
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الحقيقي الفعلي	99.90	102.20	100.30	100.00	99.1	103.90	101.80
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف الحقيقي الفعلي	102.9	96.5	95.5	97.8	93.3	95.4	91.00

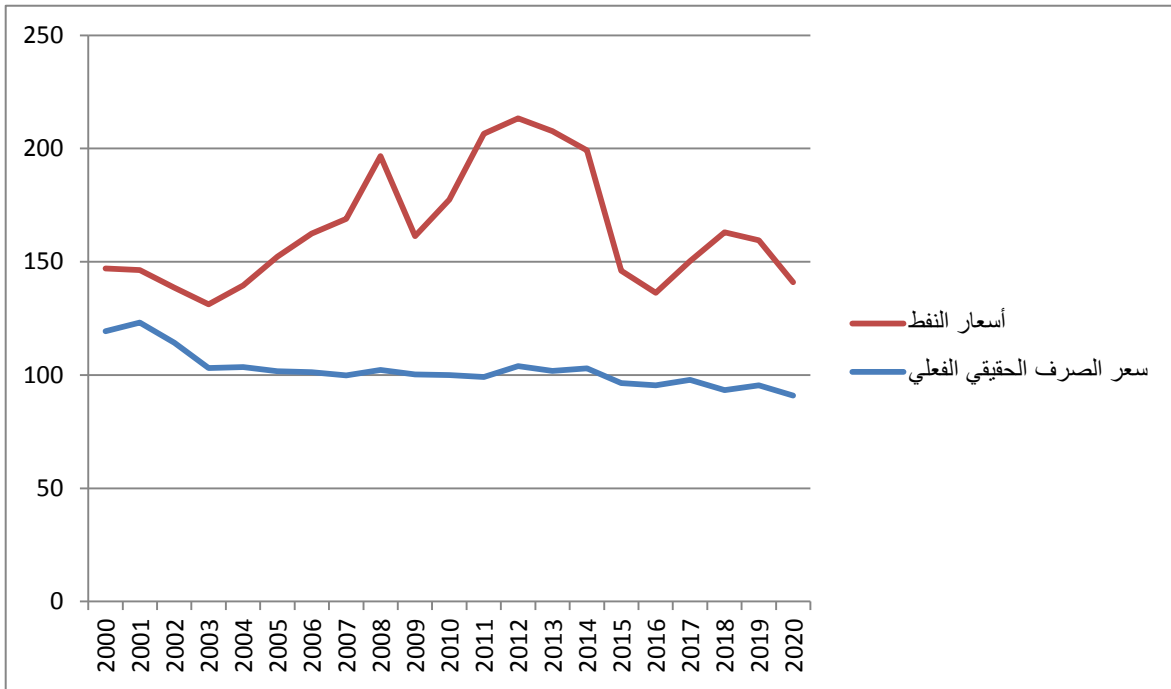
المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول رقم 07: تطور أسعار النفط في الجزائر 2000-2020 الوحدة: دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
أسعار النفط	27.60	23.12	24.36	28.10	36.05	50.64	61.08
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
أسعار النفط	69.08	94.45	61.06	77.45	107.46	109.45	105.87
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
أسعار النفط	96.29	49.49	40.76	52.43	69.78	64.04	49.99

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 04: تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقارنة مع تطور أسعار النفط (2000-2020)



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معطيات الجدولين رقم 07/06.

تعرضت الجزائر إلى صدمات بترولية سنة 1998 واستمرت حتى السداسي الأول لعام 1999 مما أدى إلى تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي، وبعد ارتفاع احتياطات الصرف العائدة إلى أسعار النفط خلال السداسي الثاني لعام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف¹.

فمن الجدولين والشكل أعلاه ما يمكن ملاحظته أنه تم تسجيل عرضا مرتفعا للعملة الصعبة سنوات (2000-2001-2002) هذا العرض لبي الطلب المتزايد على العملات الأجنبية، كما نلاحظ انخفاض سعر الصرف الحقيقي الفعلي سنتي 2005-2006 العائد إلى انخفاض هذا المتغير نهاية سنة 2004 بسبب ارتفاع اليورو مقابل الدولار، واعتماد الجزائر على عائدات المحروقات جعل من بنك الجزائر بئعا رئيسيا للعملات الأجنبية للبنوك التجارية.

بعد أن شهد سعر الصرف الحقيقي الفعلي ارتفاع في السنوات 2007-2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط تراجعت مرة أخرى بنسبة 7.7% و5% خلال سنة 2009 وهذا راجع إلى التضخم مقارنة مع الشركاء التجاريين للجزائر ثم ارتفع سنة 2010 مع ارتفاع سعر البترول وزيادة الإنفاق العام ثم انخفض بـ1.5% سنة 2011 نظرا

¹عنتر بوتيار، "تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر خلال الفترة (1994-2020)", مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 02، سنة 2021، ص 246.

لفارق التضخم أيضا، اتجه (REER) إلى الأعلى بعد عام 2011 لكنه انخفض بشكل سريع في عام 2015 على الرغم من ارتفاع الأسعار النسبية، أما في 2019 فان (REER) ارتفع قليلا ثم انخفض في سنة 2020 مقارنة مع أسعار النفط وبقي سعر الصرف الحقيقي يتماشى مع تقلبات أسعار البترول والإنفاق.

المبحث الثاني: توصيف وبناء نموذج الدراسة

بعد الاطلاع على أدبيات دراسة العلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف، وجد أن الكثير من هذه الدراسات قد استخدمت القياس الكمي لدراسة أثر السياسة المالية على سعر الصرف، وهو ما أدى إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي (Vectorial Auto Regressive (VAR)، لدراسة العلاقة السببية بين السياسة المالية وسعر الصرف لأهداف السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف النموذج المطبق في الدراسة

• نموذج متجه الانحدار الذاتي (VectorAutoregressive):

أستحدث نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR من طرف Sims سنة 1980، حيث اقترح في نمودجه معاملة المتغيرات جميعها بالطريقة نفسها دون أية شروط مسبقة وإدخالها جميعا في المعادلات بعدد مدد الإبطاء الزمني نفسها. ويعتبر متجه الانحدار الذاتي بأنه ذلك النظام للمعادلات، بحيث كل متغيرة داخلية هي عبارة عن دالة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات داخلية أخرى من نفس النظام. أو هي نماذج ديناميكية احتمالية لمجموعة من المتغيرات تأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية و الماضية، فهي أداة تجريبية مناسبة لفهم تأثير صدمات الاقتصاد الكلي¹.

المطلب الثاني: صياغة وبناء النموذج

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وقبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة.

1- صياغة النموذج: وهي كالتالي:

- المتغير التابع: يتمثل في سعر الصرف ويرمز له بالرمز EXR.
- المتغير المستقل: يتمثل في النفقات العامة والإيرادات العامة ورمزهما REV/EX على الترتيب.

الشكل الرياضي للنموذج المتمثل في الدالة التالية:

$$EXR = f(EX ; REV)$$

$$EXR_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^p \beta_{1,i} EXR_{1,t-i} + \sum_{i=1}^p \delta_{1,i} EX_{1,t-i} + \sum_{i=1}^p \theta_{1,i} REV_{1,t-i} + \varepsilon_{1,t}$$

¹عبود عبد المجيد، لخضر دولي، "أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 06، 2018، ص 198.

$\alpha; \beta; \theta; \delta$ = المعاملات (تبرز الأثر قصير المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع).
 ρ = فترة الإبطاء للمتغير التابع.
 ε = حد الخطأ العشوائي.

2- بناء النموذج: إن بناء النموذج VAR يتطلب ما يلي:¹

- أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، أي لا تحوي جذر الوحدة.
- تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني التي ستعتمد في النموذج.
- دراسة علاقة السببية بين المتغيرات.
- تحويل النموذج إلى نظام لمعرفة المعنوية.
- اختبارات التشخيصية للتأكد من صلاحية النموذج.
- دوال الاستجابة وتفكيك التباين لخطأ التنبؤ.

¹ عساس إيمان، مرجع سبق ذكره، ص182.

المبحث الثالث: الاختبارات والنتائج القياسية

إن منهجية هذه الدراسة تعتمد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2000 إلى 2020 أي 21 ملاحظة، تم الحصول عليها من معطيات البنك الدولي وكذا قانون المالية والنتائج تم الحصول عليها باستعمال برنامج Eviews12.

المطلب الأول: نتائج الاختبارات القياسية

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة: من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات وللكشف عن اختبار الوحدة سوف نعلم على اختبار ديكي فولر المتطور والنتائج مبينة كما يلي:

الجدول رقم 08: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

السلسلة	مستوى الاختبار	T.statistic	الاحتمال	النتيجة	T.statistic	الاحتمال	النتيجة	
	المستوى				الفرق 1			
EX	قاطع	-1.59	0.4682	غ.مستقرة	-3.97	0.0075	مستقرة	
	قاطع ومتجه	-0.74	0.9549	غ.مستقرة	-3.94	0.0318	مستقرة	
	بدون قاطع ولا متجه	0.33	0.7727	غ.مستقرة	-3.85	0.0006	مستقرة	
REV	قاطع	-1.89	0.3258	غ.مستقرة	-4.82	0.0012	مستقرة	
	قاطع ومتجه	-1.50	0.7949	غ.مستقرة	-5.13	0.0031	مستقرة	
	بدون قاطع ولا متجه	-0.15	0.6170	غ.مستقرة	-4.87	0.0001	مستقرة	
EXR	قاطع	1.29	0.9975	غ.مستقرة	-3.07	0.0460	مستقرة	
	قاطع ومتجه	-0.68	0.9598	غ.مستقرة	-3.30	0.1013	مستقرة	
	بدون قاطع ولا متجه	2.31	0.9926	غ.مستقرة	-2.66	0.0107	مستقرة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات Eviews12

من خلال نتائج الجدول نلاحظ:

أن السلاسل الزمنية (EX, REV, EXR) غير مستقرة في المستوى، وبعد إجراء الفروقات على متغيرات الدراسة أصبحت جميع السلاسل مستقرة عند الفرق الأول (1)I.

وبما أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس الدرجة (1)I يتم إجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن.

2- اختبار التكامل المشترك لجوهانسن: بعد دراسة السلاسل الزمنية محل الدراسة باختبار استقراريتها، وجد أنها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ومنه فهناك احتمالية وجود تكامل مشترك بين هذه السلاسل في المدى الطويل ويتضح ذلك من نتائج الاختبار كما يلي:

الجدول رقم 09: نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن (Co integration).

قيم المتجه Eigenvalue	القيمة العظمى	الأثر	القيمة الحرجة لاختبار القيمة العظمى 5%	القيمة الحرجة لاختبار الأثر 5%	الفرضية
0.483311	12.54597	19.68271	21.13162	29.79707	$r \leq 0$ *
0.291767	6.554663	7.136745	14.26460	15.49471	$r \leq 1$ *
0.030171	0.582082	0.582082	3.841465	3.841465	$r \leq 2$ *

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبين باستخدام برنامج Eviews12.

من نتائج اختبار التكامل المشترك الموضحة في الجدول رقم (09)، يتضح أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العظمى Max-eigenvalue وإحصائية الأثر Trace Statistic أصغر من القيم الحرجة Critical Value عند مستوى معنوية 5% أي عدم وجود علاقة للتكامل المشترك.

3- اختبار فترات الإبطاء المثلى:

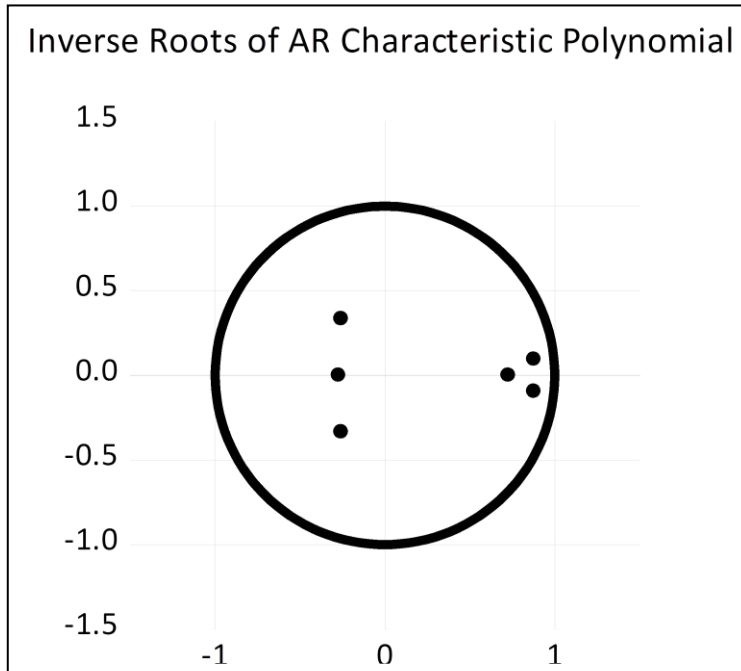
الجدول رقم 10: نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: EX EXR REV
 Exogenous variables: C
 Date: 06/06/22 Time: 13:02
 Sample: 2000 2020
 Included observations: 18

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-217.2085	NA	8489336.	24.46761	24.61600	24.48807
1	-168.2204	76.20368*	102076.7*	20.02449*	20.61807*	20.10634*
2	-164.5174	4.525885	204642.9	20.61304	21.65181	20.75628
3	-152.5332	10.65265	197360.7	20.28146	21.76542	20.48608

المصدر: مخرجات Eviews12

الشكل رقم 05: اختبار استقرار الأخطاء



المصدر: مخرجات Eviews12.

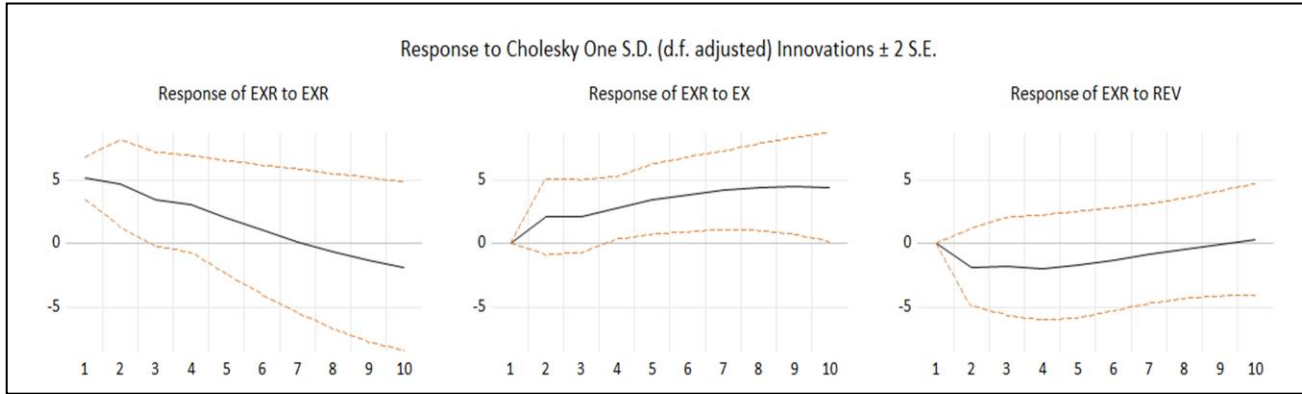
من خلال هذا الاختبار الموضح في الجدول رقم (10) تم تحديد فترات الإبطاء المناسبة في نموذج VAR والتي تعطي أقل قيمة لمؤشرات HQ, SC, AIC, فان فترة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة (EX, RV, EXR)، تقدر بثلاث فترات زمنية وأفضل إبطاء هو رقم 01.

ولكي نتأكد أيضا من استقرار النموذج، طبقنا اختبار الجدار متعدد الحدود

(Roots of Characteristic Polynomial)، الموضح في الشكل أعلاه رقم (05) والذي يبين بأن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار إذ أن جميع الجذور تقع ضمن دائرة الوحدة، ما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

1- نتائج اختبار دوال نبضات الاستجابة:

الشكل رقم 06: نتائج اختبار دوال نبضات الاستجابة



المصدر: مخرجات Eviews12.

حسب تقديرات دوال نبضات الاستجابة الممتدة على 10 سنوات وكما هو موضح في الشكل رقم 06 فان حدوث صدمة هيكلية ايجابية ومباشرة للتقلبات في أسعار الصرف، أي أن أي تغيير مفاجئ في أسعار الصرف مقداره انحراف معياري له أثر موجب على المدى القصير يقدر ب 0.05% خلال السنة الأولى ثم يبدأ هذا الأثر في الانخفاض خلال السنة الثانية على المدى الطويل نتيجة تدهور سعر الصرف.

أما بالنسبة لاستجابة سعر الصرف للصدمة في النفقات العامة فهي موجبة، حيث أن أي تغيير في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع النفقات العامة في الاقتصاد خلال السنة الأولى بنسبة 0.02% ويستمر هذا الأثر بالارتفاع خلال السنة الثانية على المدى المتوسط بنسبة 0.049% وبالتالي فهو أثر غير مباشر لأن عند زيادة النفقات العامة تزيد أجور الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب ومعها تزيد الأسعار مما يؤدي في الأخير إلى زيادة التضخم وبالتالي ينعكس على سعر الصرف، وهذا يدل على أن أي تغيير مفاجئ في النفقات العامة مقداره انحراف معياري واحد له اثر موجب على سعر الصرف في المدى المتوسط، وأثر سلبي على المدى الطويل.

وفيما يخص استجابة سعر الصرف لتقلبات للصدمات في الإيرادات العامة فهي سلبية غير مباشرة في المدى القصير، حيث أن أي تغيير في أسعار الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى استجابة الإيرادات العامة بانخفاض جد هامشي قدره -0.001% في السنة الأولى، إلا أن هذا الأثر يصبح سلبياً انطلاقاً من السنة الثانية ويستمر هذا الأثر السلبى الهامشي لغاية السنة العاشرة بارتفاع الإيرادات العامة حيث ارتفاع هذا الأخير أدى إلى ارتفاع رصيد من العملات الأجنبية (ارتفاع تراكم الاحتياط الأجنبي) مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة) وعلى العموم فإن أي تغيير مفاجئ في الإيرادات العامة مقداره انحراف معياري واحد يؤثر بشكل سلبى غير مباشر جد ضئيل في المدى القصير على سعر الصرف إلا أن هذا الأثر السلبى يزداد على المدى الطويل.

2- نتائج تحليل مكونات التباين:

يوضح الجدول رقم (11) نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لسعر الصرف الحقيقي الفعلي عند عدد من الفترات الزمنية المستقبلية (10 سنوات)، الناتجة من الصدمات في سعر الصرف الحقيقي الفعال والصدمات في النفقات العامة والإيرادات العامة. حيث يوضح مدى إسهام التقلبات في كل متغير من متغيرات النموذج، بما في ذلك التقلبات في سعر الصرف الحقيقي الفعال نفسه.

الجدول رقم 11: نتائج تباين خطأ التنبؤ.

Variance Decomposition of EXR:				
Period	S.E.	EXR	EX	REV
1	5.178198	100.0000	0.000000	0.000000
2	7.541948	86.08751	7.741667	6.170825
3	8.768326	79.27778	11.91692	8.805300
4	9.910090	71.94485	17.43413	10.62102
5	10.82499	63.78130	25.01394	11.20476
6	11.61328	56.22969	32.86314	10.90716
7	12.38152	49.48933	40.45376	10.05691
8	13.16485	44.00225	47.00148	8.996273
9	13.96974	39.93747	52.07274	7.989782
10	14.78698	37.17982	55.64231	7.177869

المصدر: مخرجات Eviews12

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ بأن الخطأ المعياري لخطأ التنبؤ لسعر الصرف الحقيقي الفعلي خلال العشر سنوات يتزايد ويتناقص من فترة لأخرى حيث يبدأ بـ 0.000 لمدة سنة واحدة ثم يزداد مع الزمن ليصل إلى 11.204 في المنتصف (السنة الخامسة)، ليرجع ينخفض إلى 7.177 في السنة الأخيرة.

وحسب نتائج اختبار اختلاف التباين لسعر الصرف الحقيقي الفعلي فإن أكبر مكون لتباين خطأ التنبؤ لـ EXR في المدى القصير هو سعر الصرف الحقيقي الفعال ذاته حيث يمثل 100.00% من مكونات تباين الـ EXR بينما تنخفض تلك النسبة في المدى الطويل حتى تصل إلى أدنى قيمة لها في السنة العاشرة قدرت بحوالي 37.17%.

وفي المرتبة الثانية نجد أن مساهمة النفقات العامة في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف تتزايد على المدى الطويل حتى تصل لأعلى قيمة لها خلال السنة العاشرة 55.64%، أي أن النفقات العامة تساهم في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف في المدى الطويل بينما لا يساهم في المدى القصير إلا بنسب ضعيفة. بينما لا تساهم الإيرادات العامة في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف إلا بنسب ضعيفة خلال فترة التنبؤ الثانية قدرت بـ 6.17% ثم تتزايد لتبلغ أقصى قيمة لها خلال فترة التنبؤ الخامسة بلغت 11.20%، لتبدأ بالتناقص لتبلغ خلال السنة العاشرة للتنبؤ 7.17%، أي أن الإيرادات العامة لا تساهم في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف إلا بنسب ضعيفة في المدى القصير وال المدى الطويل.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا تتبع مختلف حيثيات مسار أثر السياسة المالية على سعر الصرف الجزائري فلاحظنا أن الجزائر اعتمدت بشكل كبير على السياسة المالية كآلية فعالة في التأثير على الموازنة العامة واستقرار الاقتصاد الوطني، وكانت كل من السياسة المالية وسياسة سعر الصرف للبلد تساير الدورات الاقتصادية وأن تلك الدورات مرتبطة إلى درجة كبيرة بتقلبات السوق النفطية حيث شهد تطور سعر صرف الدينار الجزائري العديد من المراحل كان بدايتها من نظام الصرف الثابت وصولاً إلى التعويم المدار حيث كانت هذه المراحل تتماشى وتتوافق مع الوضع الاقتصادي السائد، كما عرف العديد من الاختلالات والتخفيضات، وبعد تحليل تطور السياسة المالية وسعر صرف الدينار الجزائري تم استخدام الطرق الإحصائية وأدوات التحليل القياسي لتقدير المدى القصير والطويل لكل من السياستين وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة، واختبار التكامل المشترك لجوهانسن و فترات الإبطاء المنثلى، ودوال نبضات الاستجابة وأخيراً تحليل التباين.

الخطبة:

:



استهدفت الدراسة عرضاً وتحليلاً لأثر السياسة المالية على سعر الصرف الدينار في الجزائر خلال الفترة من 2000-2020، على ضوء هذا الهدف تمت الإشارة خلال التأسيس النظري للدراسة أن السياسة المالية أحد ركائز السياسات الاقتصادية المعاصرة، لذلك اعتمدت الجزائر عليها كألية فعالة في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي في ظل نظام الصرف المعموم المدار.

ولمعالجة هذا الموضوع قسمنا هذا البحث إلى فصلين نختبر من خلالها الإشكالية المطروحة في بداية البحث والتساؤلات الفرعية، حيث عالجنا في الفصل أهم المفاهيم الأساسية للسياسة المالية والأهداف المنوط بها والأدوات المنتهجة من طرف هذه السياسة، فتطرقنا إلى النفقات العامة بالإضافة إلى الإيرادات العامة والموازنة العامة ليتبين لنا مدى فعالية السياسة المالية وذلك لتنوع أدواتها المستخدمة ومرونتها بالنظر لباقي السياسات الأخرى، بالإضافة إلى التعريف بسعر الصرف وأنظمتها واثار كل من النفقات العامة والإيرادات العامة على سعر الصرف. أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية بحيث أدرجنا فيه اثر أدوات السياسة المالية على سعر الصرف الدينار في الجزائر واعتمدنا على نموذج الـ Eviews12 وذلك بتطبيق اختبار نموذج الانحدار الذاتي VAR كوسيلة لمعرفة هذا الأثر.

مما سبق من الفصلين توصلنا لنتائج من خلال معالجة الإشكالية الكلية ويمكن سرد أهمها على النحو التالي:

1- نتائج الدراسة:

- تتميز السياسة المالية عن باقي السياسات الأخرى بأدواتها والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة، لما لها من دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع.
- تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على ما هي السياسات الأخرى ومرونة كبيرة في التأثير على سعر الصرف.
- العلاقة بين السياسة المالية وسعر الصرف علاقة غير مباشرة فالإدارة الاقتصادية تفرض سياسة خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب والاقتراض الداخلي أو الخارجي ويظهر فائض في الميزانية وتقل السيولة تبعاً لذلك يقل الاستيراد وينخفض سعر صرف العملة الوطنية وعكس ذلك في حالة إنباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى رفع سعر الصرف العملة الوطنية.
- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوي العرض والطلب كما يتحدد كذلك بناء على النظام المتبع.

- يعد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتجسد فيها الأهداف والوسائل المراد تحقيقها خلال فترة معينة.
- السلاسل الزمنية مستقرة في الفرق الأول ومتكاملة من نفس الدرجة.
- لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغير المستقل وهذا ما أظهره اختبار جوهانسن للتكامل المشترك.
- إن ارتفاع النفقات في الاقتصاد الجزائري يؤدي إلى زيادة أجور الأفراد مما يزيد الطلب وبالتالي زيادة في الأسعار مما يؤدي في الأخير زيادة في التضخم وبالتالي ينعكس على سعر الصرف وهذا على المدى الطويل، أما زيادة الإيرادات في الجزائر يؤدي إلى ارتفاع رصيد من العملات الأجنبية (ارتفاع تراكم الاحتياط الأجنبي) مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة) وهذا على المدى القصير والطويل.
- كما أن نتائج تحليل دوال الاستجابة الدفعية ظهرت وجود استجابات معنوية لسعر الصرف الدينار الجزائري تجاه صدمات النفقات العامة والإيرادات العامة.
- أظهر اختبار تحليل مكونات التباين أن سعر الصرف الحقيقي الفعلي هو أكبر مكون لتباين خطأ التنبؤ لEXR في المدى القصير، بينما النفقات العامة تساهم في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف في المدى الطويل ولا يساهم في المدى القصير أما الإيرادات العامة لا تساهم في تفسير اختلاف التباين لسعر الصرف في المدى القصير و المدى الطويل.

2- اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 عند مستوى معنوية 5%.

- أظهرت النتائج وجود اثر غير مباشر ذو دلالة إحصائية للنفقات العامة على سعر الصرف الدينار الجزائري في المدى المتوسط و الطويل وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج الاقتصادية.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2020 عند مستوى معنوية 5%.

- أظهرت النتائج وجود أثر غير مباشر ذو دلالة إحصائية للإيرادات العامة على سعر الصرف الدينار الجزائري في المدى القصير و الطويل وتتوافق هذه النتيجة مع النتائج الاقتصادية.

3- الاقتراحات والتوصيات:

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا نقدم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات:

- يجب على الجزائر إتباع سياسات مالية جيدة تعتمد على خطط التنمية الطموحة ووضع استراتيجية واضحة للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد الجزائري.

- تبني سياسة مالية تدعو إلى تخفيض تغيرات سعر الصرف.

4- أفاق الدراسة:

- يعتبر موضوع سياسة سعر الصرف موضوع خصب للباحثين لما تحمله من أهمية كبيرة على الصعيد العالمي واهتمام الدول به، ويبقى المجال مفتوح للدراسات في السياسة المالية خصوصا في الجزائر وتوسيع الدراسة القياسية لتشمل متغيرات أخرى لها تأثير أكبر في النموذج لم يتم إدراجها في البحث.

وفي الأخير ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا مدى اتساعه وتشعبه، وأنه توجد جوانب هامة ومتشعبة جديرة بالاهتمام والدراسة نأمل أن تنال نصيبا من البحوث القادمة، ونختم بقول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم: "اللهم علمني ما ينفعني وانفعني بما علمتني وزدني علما والحمد لله على كل حال".

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

(أ) الكتب:

- 1- أبو منصف، "مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة"، دار المحمدية العامة، الجزائر.
- 2- تامر فكري النجار، "اقتصاديات سعر الصرف وتعويم العملات - دراسة نظرية وتحليلية وقياسية -"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2021.
- 3- خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، "التمويل الدولي"، النسخة الثانية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 4- رجاء الربيعي، "دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي"، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
- 5- سامي خليل، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- 6- سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، 2011.
- 7- سوزي عدلي ناشد، "أساسيات المالية العامة (النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة)"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
- 8- شقيري نوري موسى وآخرون، "التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- 9- عادل أحمد حشيش، "أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)"، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006.
- 10- عادل فليح العلي، "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007.
- 11- عباس كاظم الدعيمي، "السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 12- عبد المجيد قدرى، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية -"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 13- فاطمة الزهراء خبازي، "إدارة السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة"، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2018.
- 14- فليح حسن خلف، "المالية العامة"، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديثة وجدارا للكتاب العالمي، الأردن، 2008.

قائمة المراجع

- 15- محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.
- 16- حمد صالح القرشي، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 17- محرز محمد عباس، "اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2003.
- 18- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2007.
- 19- هشام مصطفى الجمل، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر)"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 20- يوسف مسعداوي، "التمويل الدولي"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، نبلأ ناشرون وموزعون، الأردن، 2019.
- (ب) أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير:
- 1- الشيخ أحمد ولد الشيباني، "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي (دراسة حالة موريتانيا)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013.
- 2- المراهي البشير، "تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنمودج (1994-2010)"، شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015/2016.
- 3- بوري محي الدين، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين (2000-2010)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة جلاي اليابس، سيدي بلعباس، 2017-2018.
- 4- حسين ماجد ثامر الفتلاوي، "السياسة المالية وآثارها في عرض النقود في العراق (1990-2014)"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، 2017.

قائمة المراجع

5- دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)"، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

6- دوحة سلمى، "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجه -دراسة حالة الجزائر-"، شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2015.

7- زاهر عبد الحليم خضر، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني(1994-2010)"، شهادة ماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، فلسطين، 2012.

8- سعيدة شطباني، "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي-دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر فترة : 1993-2010 -"، شهادة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011/2012.

9- عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر -"، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011/2012.

10- عساس إيمان، "الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017 (دراسة قياسية)"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2018-2019.

11- محمد ياسر عبد طه الشرفا، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة ببورصة فلسطين للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في التجارة، تخصص إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين، 2016.

12- نادية سحاب، "دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر: 1994-2014"، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة باتنة 1، 2017-2018.

ج) المجالات والدوريات:

1- بن يوسف نوة، "أثر التضخم على سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2015)"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16، 2016.

قائمة المراجع

- 2- بوالكور نورالدين، "قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)"، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015.
- 3- جمال مساعدي، شريف غياط، "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم - دراسة بيانية-"، مجلة دراسات-العدد الاقتصادي-، المجلد 10، العدد 2، 2019.
- 4- حسن توكل أحمد فضل، "أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014م)"، مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية، المجلد 1، العدد 2، جامعة الحدود الشمالية، 2016.
- 5- شوبار لياس، "أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 06، العدد 02، سنة 2021.
- 6- صلاح الدين حامد، "أسعار صرف العملات"، مجلة إضاءات، العدد 12، 2011.
- 7- عبد القادر دربال، محمد رملي، "دراسة قياسية للتنبؤ بسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري على المدى القصير"، مجلة الاقتصاد والتنمية -مخبر التنمية المحلية المستدامة-، العدد 05، جامعة المدية، جانفي 2016.
- 8- عبود عبد المجيد، لخضر دولي، "أثر السياسة النقدية على استقرار سعر الصرف في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (1990-2015)"، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 06، 2018.
- 9- عنتر بوتيار، "تحليل العوامل المؤثرة في تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة (1994-2020)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 02، سنة 2021.
- 10- يوب فايزة، "أثر تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية للفترة 1970-2014"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السادس.

د) مواقع الانترنت:

- 1- بيانات البنك الدولي، سعر الصرف الحقيقي الفعلي/ سعر النفط، أكتوبر 2018، متوفر على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?end=2021&locations=D>

[Z&start=2000&view=chart](https://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER?end=2021&locations=D&Zstart=2000&view=chart)، شهدت يوم 2022/05/22.

قائمة المراجع

2- قانون المالية، نفقات وإيرادات عامة/ موازنة عامة، 2000 إلى 2020، متوفر على الرابط:
<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/textes-officiels-ar/lois-de-finances-ar> ، شهدت يوم 2020/05/13.

المراجع باللغة الأجنبية

A) Les ouvrages :

- 1- Hervé Joly, "Le Taux de Change Réel D'équilibre Une introduction",
Ministère de l'économie et des Finances, Paris, 1996.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الإستقرارية باستخدام اختبار ديكي فوللر Augmented Dickey Fuller Test

1- استقرارية النفقات العامة عند المستوى

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.591666	0.4682
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.740542	0.9549
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.336668	0.7727
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

2- استقرارية النفقات العامة في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.970674	0.0075
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.943282	0.0318
Test critical values: 1% level	-4.571559	
5% level	-3.690814	
10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 18

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.859482	0.0006
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

قائمة الملاحق

3- استقرارية الإيرادات العامة عند المستوى

Null Hypothesis: REV has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.899321	0.3258
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REV has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.500379	0.7949
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: REV has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.156877	0.6170
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

4- استقرارية الإيرادات العامة في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(REV) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.829093	0.0012
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(REV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.139071	0.0031
Test critical values: 1% level	-4.532598	
5% level	-3.673616	
10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(REV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.872960	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

قائمة الملاحق

5- استقرارية سعر الصرف عند المستوى

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.290855	0.9975
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.689541	0.9598
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EXR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.317749	0.9926
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

قائمة الملاحق

6- استقرارية سعر الصرف في الفرق الأول

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.073747	0.0460
Test critical values: 1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.302178	0.1013
Test critical values: 1% level	-4.667883	
5% level	-3.733200	
10% level	-3.310349	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 16

Null Hypothesis: D(EXR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.664482	0.0107
Test critical values: 1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

الملحق رقم 02: إختبار التكامل المشترك Johansen–Juselius Co–intergration test

Date: 06/08/22 Time: 23:06				
Sample (adjusted): 2002 2020				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: EXR EX REV				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.483311	19.68271	29.79707	0.4446
At most 1	0.291767	7.136745	15.49471	0.5618
At most 2	0.030171	0.582082	3.841465	0.4455
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.483311	12.54597	21.13162	0.4948
At most 1	0.291767	6.554663	14.26460	0.5431
At most 2	0.030171	0.582082	3.841465	0.4455
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق رقم 03: تقدير ناقلات الانحدار الذاتي Vector Autoregression Estimates

VectorAutoregressionEstimates			
Date: 06/06/22 Time: 12:59			
Sample (adjusted): 2002 2020			
Included observations: 19 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
	EXR	EX	REV
EXR(-1)	0.766681 (0.40871) [1.87584]	-0.647111 (0.72084) [-0.89772]	-0.493234 (1.05226) [-0.46874]
EXR(-2)	0.152468 (0.37220) [0.40964]	0.570528 (0.65644) [0.86912]	0.399546 (0.95825) [0.41695]
EX(-1)	0.534958 (0.28059) [1.90654]	0.248347 (0.49487) [0.50184]	-0.315938 (0.72240) [-0.43735]
EX(-2)	-0.105424 (0.21684) [-0.48618]	0.532187 (0.38244) [1.39155]	0.305457 (0.55827) [0.54714]
REV(-1)	-0.307710 (0.24687) [-1.24644]	0.376636 (0.43540) [0.86503]	0.681015 (0.63558) [1.07148]
REV(-2)	-0.052553 (0.20633) [-0.25470]	-0.145435 (0.36390) [-0.39965]	0.089936 (0.53121) [0.16930]
C	4.429000 (13.6791) [0.32378]	11.48822 (24.1255) [0.47619]	24.12380 (35.2176) [0.68499]
R-squared	0.954693	0.890346	0.617045
Adj. R-squared	0.932039	0.835519	0.425568
Sum sq. resids	321.7648	1000.873	2132.771
S.E. equation	5.178198	9.132692	13.33158
F-statistic	42.14287	16.23918	3.222546
Log likelihood	-53.83896	-64.61962	-71.80685
Akaike AIC	6.404101	7.538908	8.295458
Schwarz SC	6.752052	7.886859	8.643409
Meandependent	86.95395	58.16681	54.31567
S.D. dependent	19.86316	22.51857	17.58985
Determinant resid covariance (dof adj.)	67913.24		
Determinantresid covariance	17109.50		
Log likelihood	-173.4797		
Akaike information criterion	20.47155		
Schwarz criterion	21.51540		
Number of coefficients	21		